إدخال تغيير على العلم العراقي تمهيدا لرفعه في كردستان

BBC ARABIC.com

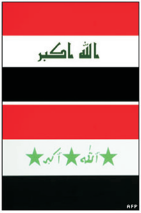

تبنى البرلمان العراقي الثلاثاء تغييرا جديدا في العلم العراقي، كحل مؤقت للجدل الدائر حول رفعه في مناطق الحكم الذاتي في كردستان شمالي العراق.

يأتي ذلك استجابة لمطالبة الحكومة الإقليمية الكردية بتغيير العلم الذي يرجع لحقبة صدام حسين والذي تقول إنه "يذكر بوحشية حكمه". وشهد البرلمان اتفاقا نادرا بين أعضائه في ما يتعلق بتلك القضية، التي تعد خروجا رمزيا على الماضي.

وكانت محاولة سابقة لتغيير العلم العراقي عام ٢٠٠٦ قد واجهت اعتراضات واسعة.

وقد اكتسب الجدل حول علم فترة صدام زخما جديدا بسبب اجتماع للبرلمانيين العرب من المقرر عقده في ١٠ آذار في المنطقة الكردية من شمال العراق، والتي تتمتع بحكم ذاتي.

يذكر أن الحكومة الإقليمية الكردية حظرت رفع العلم العراقي في كردستان العراق. ومن المتوقع أن يرفع العلم الجديد لعام واحد فقط، بينما تستمر المداولات حول الشكل النهائي له.

وقد تم تغيير العلم بحذف النجوم الخضراء الثلاثة في الوسط، التي يعتقد أنها تمثل الوحدة والحرية والاشتراكية، شعار حزب البعث المحظور الذي كان يتزعمه صدام. وبقيت عبارة "الله أكبر" التي اضيفت إلى العلم خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، ولكنها غيرت بشكل غير رسمي عام ٢٠٠٤ باستخدام الخط الكوفي بدلا من خط يد صدام.

وطالب الأكراد بتغيير لون كتابة العبارة إلى الأصفر رمزا للأمة الكردية، لكن الموافقة لم تحصل على ذلك بسبب صعوبة قراءة اللون الأصفر على الخلفية البيضاء وسط العلم.

علم مؤقت

ونقلت وكالة رويتر عن مفيد الجزائري، رئيس اللجنة الثقافية بالبرلمان، قوله: "تسعى لتصميم علم جديد، ولكننا نتخذ تلك الخطوة على عجل لتصميم علم مؤقت يمكن رفعه فوق مقر المؤتمر البرلماني في أربيل".

وكانت الحكومة الاقليمية في كردستان العراق قد حظرت رفع العلم الحالي على الأبنية العامة عام ٢٠٠٦، مما تسبب في نزاع مرير مع حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، التي تقول إنه ينبغي رفع العلم العراقي على "كل شبر من العراق".

ويرتبط العلم في أذهان الأكراد بحملة الأنفال ضدهم والتي شهدت قتل وتشريد واختفاء عشرات الآلاف منهم.

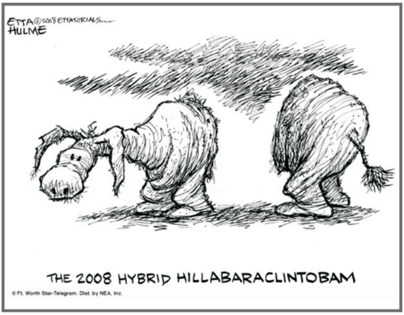

© Ft. Worth Star-Telegram. Dist. by NEA, Inc.

الأمم المتحدة: العراق أكثر أمنا ويحتاج إلى إجماع سياسي

REUTERS
KNOW. NOW.

قدم رئيس بعثة الامم المتحدة في العراق تقريرا متباينا عن الوضع في العراق يوم الاثنين قائلا ان الوضع الامني تحسن لكن يجب أن يتوصل العراقيون الى اجماع سياسي حتى يتحقق خفض دائم في العنف.

وقال استافان دي مستورا رئيس بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق "يونامي" في كلمة امام مجلس الامن "لا يمكننا تجاهل التحسن الذي طرأ في الاونة الاخيرة على الصعيدين الامني والسياسي في العراق."

وأضاف ان المستوى المنخفض للعنف يمكن ارجاعه الى عدد من العوامل بينها زيادة القوات الامريكية والقوات الاخرى والهدنة التي اعلنتها ميليشيا جيش المهدي التابعة لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر وزيادة التعاون مع الدول المجاورة للعراق.

غير انه حذر المجلس من ان "غياب الاجماع السياسي بشان أهم العناصر الاساسية للدولة العراقية وهي عناصر تفتقر حاليا للوضوح والرسوخ يعني ان العراقيين لن يتوصلوا الى حل دائم بشان خفض العنف."

وقال حامد البياتي سفير العراق لدى الامم المتحدة أمام المجلس ان الحكومة العراقية عازمة على مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة الوطنية من أجل تعزيز التلاحم الاجتماعي وتجنب نشوب حرب أهلية.

وقال دي مستورا ان موافقة البرلمان العراقي على قانون يسمح لبعض أعضاء حزب البعث المنحل الذي كان يتزعمه الرئيس الراحل صدام حسين بالعودة الى الوظائف الحكومية يمثل اصلاحا سياسيا هاما يمكن أن يسهم في تحسين العلاقات بين السنة والشيعة.

وهذا القانون هو الاول ضمن سلسلة قوانين تطالب واشنطن الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة باقرارها في مسعى لجذب العرب السنة الى العملية السياسية.

وقال زلماي خليل زاد سفير واشنطن لدى الامم المتحدة ان الوضع الامني تحسن في العراق وعزا ذلك في جانب كبير منه الى ارسال واشنطن العام الماضي قوات اضافية قوامها ٣٠ ألف جندي أمريكي.

وأثنى دي مستورا على جيران العراق لتعاونهم لكن خليل زاد اتهم سوريا وايران بعدم الوفاء بوعودهما ببذل المزيد من أجل وقف الهجمات في العراق.

وقال السفير الامريكي "لايزال الارهابيون والانتحاريون الاجانب يدخلون العراق عبر سوريا". وقال انه يجب أن تبذل سوريا مزيدا من الجهد لوقف تدفق هذه العناصر على العراق.

وأضاف أنه ينبغي على دمشق أن تطبق سياسة أكثر صرامة لمنح تأشيرات الدخول واعتقال من يساعدون المتشددين الذين يدخلون العراق وتشديد الامن على الحدود وتبادل المعلومات.

وقال "قوات الحرس الثوري الايراني تواصل تدريب وتسليح وتمويل المتطرفين الشيعة رغم ما تردد عن التأكيدات لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بأن ايران ستتوقف عن ذلك".

ودعا مجلس الامن الدولي الامم المتحدة العام الماضي لتوسيع نطاق دورها في العراق من خلال جهود تشجيع المصالحة بين مختلف الاطراف في البلاد وتحسين العلاقات بين العراق وجيرانه. ومن المقرر أن تزيد الامم المتحدة عدد موظفيها في العراق.

ودعا مجلس الامن الدولي العام الماضي الامم المتحدة الى زيادة دورها في العراق من خلال الجهود الرامية الى تعزيز المصالحة بين طوائف البلاد وزيادة روابطها مع جيران العراق. ومن المقرر زيادة موظفي الامم المتحدة في العراق.

وكانت الامم المتحدة قد قلصت أنشطتها في العراق الى الحد الادنى بعد تفجير مقرها هناك في اب عام ٢٠٠٣ في هجوم أسفر عن مقتل ١٥ من موظفي المنظمة الدولية وسبعة زوار. وقال دي مستورا انه وفريقه يدركون تماما المخاطر المرتبطة بتوسيع وجود الامم المتحدة في العراق.

وقال في مؤتمر صحفي "انه (العراق) على الارجح أخطر مكان في العالم يمكن أن تعمل فيه الامم المتحدة."

وكان ١٧ من موظفي الامم المتحدة بين ٤١ قتيلا على الأقل سقطوا في تفجيرين بالجزائر العاصمة في ١١ من كانون الاول. وأعلن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي مسؤوليته عن الهجوم.

وفي تقرير عن بعثة الامم المتحدة في العراق صدر الاسبوع الماضي قال الامين العام للمنظمة الدولية بان جي مون ان بدء التعاون بين الزعماء العراقيين في بغداد واقليم كردستان الشمالي مع مبعوثه دي مستورا من أجل نزع فتيل التوترات أمر "مشجع".

نيويورك تايمز: البنتاغون يدرس نقل بتريوس من العراق إلى حلف الناتو

RADIO sawa

نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن مسؤول في وزارة الدفاع الأميركية قوله إن الوزارة تدرس احتمال نقل الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الأميركية في العراق إلى بروكسل لتولي قيادة قوات حلف شمال الأطلسي في وقت لاحق من هذا العام.

وأعرب جيف ماك كوزلاند مستشار الشؤون العسكرية في قناة CBS الأميركية عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لاتخاذ تلك الخطوة. وأضاف: "لقد أمضى بتريوس أكثر من ٤٠ شهرا في العراق، ولابد أن تكون هذه مسألة مرهقة لأي قائد، وعليه فإن تكليفه بهذه المهمة يبدو أمرا منطقيا".

غير أن ماك كوزلاند قال إن البعض قد لا يحبذون اتخاذ هذه الخطوة: "هناك مخاوف من أن اتخاذ خطوة من هذا القبيل قد تعرقل التقدم الذي تمكنا من تحقيقه في العراق".

ويرى ماك كوزلاند أن بتريوس سيكون سعيدا بالمنصب الجديد: "لهذا المنصب اعتبار أكبر في كثير من النواحي من أي منصب قيادي إقليمي آخر لأن الشخص الذي يشغله يتولى قيادة القوات الأميركية في أوروبا بالإضافة إلى قيادة جميع قوات حلف شمال الأطلسي".

وقال ماك كوزلاند إن بتريوس مؤهل إلى حد بعيد لتولي هذا المنصب: "إن قدراته وخبراته تؤهله للعمل مع الحلفاء من أجل الحصول على دعم جهود حلف شمال الأطلسي، ولاسيما في أفغانستان".

إتفاقات بقيادة جماعية ودعم المالكي برئاسة الحكومة

موقع إيلاف

كشف القيادي في التحالف الكردستاني النائب العراقي الدكتور محمود عثمان عن إتفاق بين مجلسي رئاستي الجمهورية والحكومة على قبول رئيس الوزراء نوري المالكي بالقيادة الجماعية للبلاد مقابل ضمان إستمراره بمنصبه، متوقعًا المصادقة على ميزانية عام ٢٠٠٨ خلال الأسبوع الحالي وتأخرها بالنسبة إلى قانوني المحافظات والنفط.

وقال عثمان في إتصال هاتفي مع "إيلاف" من بغداد أن الأوضاع السياسية في العراق ستشهد تطورات ملحوظة خلال الأيام القليلة المقبلة على صعيد تفعيل القيادة الجماعية وحل المشكلات العالقة بين حكومتي كردستان في اربيل والحكومة المركزية في بغداد وعودة الكتل السياسية المنسحبة من الحكومة. وأضاف أن الإجتماع الأخير بين مجلسي رئاسة الجمهورية والحكومة أو ما إصطلح عليه صيغة "٣+١" الاسبوع الماضي قد انجز توافقات سياسية على اعلى مستوى سيكون لها تأثير ايجابي للدفع بالعملية السياسية الى امام.

وأشار إلى أن الرئيس الطالباني قدم ورقة عمل الى القيادة الجماعية تتضمن تصورات لحلحلة الاوضاع في البلاد... موضحًا أن اولى نقاطها تقضي بتفعيل السطة التنفيذية أي رئاسة الحكومة ممثلة بالمالكي ورئاسة الجمهورية من خلال رئيسها الطالباني وعضوية نائبيه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي لتحويل صيغة "٣+١" الى مجلس تنفيذي رباعي يضمهم جميعًا مهمته المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية العامة المتعلقة بشؤون البلاد. واضاف ان النقطة الثانية تتضمن آليات للعمل من اجل عودة الاطراف المنسحبة من الحكومة وهي التيار الصدري وجبهة التوافق والقائمة العراقية من خلال اعادة الوزراء المنسحبين او تعيين بدلاء لهم.

واكد عثمان ان ورقة العمل تضمنت كذلك دعم اعضاء مجلس الرئاسة لاستمرار المالكي في رئاسة الحكومة اثر موافقته على القيادة الجماعية وتطبيق شراكة حقيقية في هذا المجال. وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي للكتل المؤتلفة في الحكومة والذي تحول الى برنامج عمل للحكومة لدى تشكيلها قبل عام ونصف العام.. اضافة الى تطبيق بنود البيان الصادر في اب الماضي عن التفاهم الخماسي بين الحزبين الكرديين الرئيسين والمجلس الاعلى والدعوة الشيعيين والحزب الاسلامي السني. واوضح ان هناك اتصالات تجري حاليا لتوسيع الجبهة السياسية من خلال ضم الحزب الاسلامي وحزب الفضيلة الى التحالف الرباعي بين الحزبين الكرديين والمجلس الاعلى والدعوة والابتعاد عن المحاور.

اما بالنسبة إلى المشاكل العالقة بين حكومتي بغداد واربيل حول عقود النفط وتطبيع الاوضاع في كركوك ضمن المادة الدستورية ١٤٠ ومرتبات قوات البيشمركة الكردية فقد اشار النائب الكردي الى ان ورقة الطالباني تتضمن آلية لاتباعها في حالة فشل الجهود لحلها تقضي باللجوء الى الهيئة الخماسية التي تضم اعضاء رئاسة الجمهورية الثلاثة ورئيس الحكومة ورئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني من اجل الاتفاق على تفاهمات لحلها. وقال بهذا الصدد ان رئيس حكومة كردستان نجيرفان البارزاني سيصل الى بغداد خلال ايام قريبة لاستئناف مباحثات مماثلة اجراها في بغداد الشهر الماضي حول هذه المشاكل العالقة لكنها فشلت في التوصل الى نتائج ايجابية. واشار عثمان الى انه بعد التحسن النسبي الذي يشهده الوضع الامني، فإن الكرة الان في ملعب السياسيين المطلوب منهم التحرك بسرعة لتحقيق المصالحة الوطنية والقيام باصلاحات سياسية واقتصادية وخدمية وادارية ومواجهة الفساد محذرًا من انه بعكس ذلك، فإن لا احد يضمن عدم انهيار الاوضاع الامنية مجددًا. وأوضح ان هناك مطالب شعبية داخلية واخرى سياسية خارجية تضغط للقيام بكل هذه الاجراءات الملحة. وكان الرئيس العراقي جلال الطالباني قد دعا الى ضرورة العمل من أجل إعادة الاطراف المنسحبة من الحكومة وتفعيل عملها ومؤسساتها الخدماتية، مطالبًا بتفعيل أداء مجلس النواب وتحسينه ليضطلع بدوره الحقيقي في مراقبة عمل الحكومة وتشريع القوانين التي من شأنها تدعيم العملية السياسية في البلاد.

وعن مدى تأثير الاتفاق الذي وقعته ١٢ كتلة سياسية مؤخرًا المعارضة ضم كركوك الى اقليم كردستان وتوقيع حكومة الاقليم عقودًا نفطية مع شركات اجنبية اوضح القيادي في التحالف الكردستاني ان هذا الاتفاق سيؤثر سلبًا على المطالب الكردية. لكنه اشار الى ان هذا الامر قابل للحل عن طريق الحوار موضحًا ان للتحالف الكردستاني علاقات جيدة مع اغلب القوى الموقعة ستمكن من التوصل الى تفاهمات معها. وحول بعض القرارات المهمة المطلوب مصادقة مجلس النواب عليها اشار عثمان الى ان اجتماعًا لرئاسة المجلس ورؤساء الكتل السياسية فيه واعضاء اللجنة الاقتصادية بالمجلس سيعقد للتوصل الى تفاهمات حول ميزانية العام ٢٠٠٨ البالغ قيمتها ٤٨ مليار دولار متوقعًا موافقة المجلس عليها الاسبوع الحالي. اما قانون المحافظات فلم يصل الى المجلس بعد.. وكذلك قانون النفط والغاز موضحًا انه لا توجد حتى الان نسخة موحدة منه فهناك ثلاث نسخ تختلف الواحدة عن الاخرى اضافة الى وجود خلافات حوله بين اربيل وبغداد اضافة الى اراء تطرحها كتل سياسية تقول إن القانون يعطي امتيازات كبيرة لشركات النفط وهي امور تؤدي الى تأخير المصادقة عليه كما اشار.

دراسة: بوش ومعاونوه أدلوا بمئات الإفادات المضللة عن العراق

CNN

سي أن أن

كشفت دراسة حديثة أن الرئيس الأمريكي جورج بوش وكبار مستشاريه أدلوا بـ ٩٣٥ إفادة رسمية خاطئة، تتعلق بالمخاطر الأمنية التي يمثلها العراق على البلاد، وذلك خلال العامين اللذين أعقبا هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١.

الدراسة التي صدرت الثلاثاء عن مجموعة صحفية غير ربحية، هي مركز الأمانة العامة وصندوق دعم الصحافة المستقلة، وجدت أن إدارة بوش وباختصار "قادت الأمة إلى حرب على أساس معلومات خاطئة، أخذت بالتزايد، الأمر الذي أدى إلى بلوغها ذروة العمل العسكري ضد العراق في التاسع عشر من آذار ٢٠٠٣."

ووفق الدراسة المستقلة، فإن بوش وسبعة مسؤولين رفيعين في إدارته، منهم نائبه ديك تشيني، ووزير الخارجية السابق كولن باول، ومستشارة الأمن القومي حينها، وزيرة الخارجية الحالية كوندوليزا رايس، أقدموا على الإدلاء بإفادات غير صحيحة بشأن العراق في السنتين اللتين أعقبتا هجمات ايلول ٢٠٠١.

ويُذكر أن الدراسة البحثية تستند إلى بيانات مجمعة من مصادر أساسية، مثل الوثائق الحكومية، والخطب الرسمية، بالإضافة إلى مصادر ثانوية وبشكل رئيسي التقارير التي ترد من قبل مؤسسات إعلامية رئيسية. وأشارت إلى أن الرئيس الأمريكي أدلى بـ ٢٣٢ إفادة خاطئة بشأن العراق وحيازة الرئيس الراحل صدام حسين أسلحة دمار شامل، بالإضافة إلى ٢٨ إفادة خاطئة ربطت بين العراق وتنظيم القاعدة.

ويذكر أن بوش دأب على الدفاع بأن الاعتقاد العام في تلك المرحلة كان يشير إلى أن صدام يملك أسلحة دمار شامل، وهو ما أدى إلى مواصلة تصريحات مسؤولين آخرين في إدارته والمؤسسة الاستخباراتية الأمريكية وغيرها في دول أخرى منها بريطانيا، بهذا الإتجاه. ليعود ويكرر بأنه، ورغم الأخطاء الاستخباراتية في هذا الشأن، فإن الإطاحة بصدام حسين ونظامه كان أمرا جيدا.

ووفق الدراسة، فإن كولن باول يأتي بعد بوش في ترتيب المسؤولين الذين أكثروا من الإدلاء بإفادات خاطئة، بلغت ٢٤٤ إفادة تعلقت بأسلحة الدمار الشامل، و١٠ عن العلاقة بين العراق والقاعدة، يتبعه وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، واري فلايشر، المتحدث باسم البيت الأبيض حينها برصيد ١٠٩ إفادات خاطئة. أما بول وولفوويتز، نائب وزير الدفاع حينها، فقد أدلى بـ ٨٥ إفادة خاطئة، تتبعه رايس برصيد ٥٦ إفادة، وتشيني بـ ٤٨ وسكوت ماكليلان "متحدث باسم البيت الأبيض أيضا" بـ ١٤ إفادة خاطئة. وجاء في الدراسة، التي نوهت بتقارير حكومية متعددة استندت لها، وبشكل "لا مجال فيه للجدل، بأن العراق كان خاليا من سلاح الدمار الشامل، ولم يكن لديه أي علاقات ذات معنى مع تنظيم القاعدة."

وتطالب الدراسة وسائل الإعلام بتحمل مسؤولياتها، مشيرة إلى أن معظم وسائل الإعلام لم تعمل بشكل كاف للتحقق من مزاعم الإدارة الأمريكية.